متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

مجلة فصليّة مؤقّتًا، متخصّصة بالآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة

ISSN 2959-9423

ترخيص رقم 2022/244

# صدى العلوم

العدد 11

السنة الثالثة 2026

كانون الثاني

# دار بيروت الدولية

للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان

00961373983

# صدى العلوم

متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

ترخيص رقم 2022/244

**مجلة فصليّة مؤقّتًا، متخصّصة بالآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة**

الرقم التسلسلي المعياري لتعريف المطبوعات: ISSN 2959-9423



رئيس التحرير والمدير المسؤول

**د. حسن محمد إبراهيم**

00961 3 973983

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com

البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com



الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات لإلكترونية: ISSN 2959-9431

الاشتراكات: للأفراد داخل لبنان 80 $ أو ما يعادلها
للمؤسسات 125 $ أو ما يعادلها
مع رسوم البريد ضمناً

تصدر عن:

دار بيروت الدولية
للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان
009613973983

إخراج فني
Majed Mostafa
+961 70 743 117

تصميم شعار المجلة:
**حسين جفال**

Website Designed & Developed by
**Eng. Ahmad Ali Raychouni**
Software Engineer



إنّ الآراء والأفكار الواردة في الأبحاث لا تعبر بالضرورة عن رأي إدارة المجلة وفكرها

# المحتويات


11 فرض القوّة العسكرية على العالم ... سنّته الزوال — د. حسن محمد إبراهيم

15 التحوّلات العقائدية لدى السلطة في مصر القديمة — أ.م.د. يحيى قاسم فرحات

43 مرتكزات السيرة النبوية القرآنية وأثرها في بناء شخصية الفرد — د. فاطمة مصطفى دقماق

63 وساطة الذكاء الاصطناعي في التشكيل السوسيوتكنولوجي للعلاقات الجامعية — د. حميدة كاظم العجل

99 الوصايا الحِكَميّة ومرايا الأمراء — أ.م.د. يحيى قاسم فرحات

124 دور النسوة في القصص القرآني — الشيخ د. أحمد جاد الكريم النمر

155 مخاطر طروحات الحركات النّسوية على تفكّك الأسرة المسلمة — كريمة حسن أيوب

186 ضوابط المقاربة الإسرائيليّة في الحرب الروسيّة -الأوكرانية — نجاح إسماعيل حمدان

212 النقود في فلسطين من قيمة اقتصاديّة إلى دلالة رمزيّة ووثيقة للهوية — علي أحمد شويكاني

245 إشكاليّات دعوى بطلان قرار التحكيم الوطني في عقود الاستثمارات النّفطيّة الأجنبيّة — محمّد محسن عبد الجبوريّ

275 التدخل السياسي للمرجعيّة الدينيّة بعد العام 2003 — فاطمة أحمد الموسوي

# النقود في فلسطين
# من قيمة اقتصاديّة إلى دلالة رمزيّة ووثيقة للهوية

علي أحمد شويكاني[1]

## ملخّص

تُظهر دراسة النقود الفلسطينية أنّها تجاوزت دورها الاقتصاديّ التقليديّ لتصبح أحد أهمّ الرموز الماديّة التي تحفظ الوعي الوطنيّ الفلسطينيّ وتُعيد إنتاج الهويّة الجمعيّة عبر الأجيال. فمنذ إصدار «الجنيه» الفلسطيني في سنة 1927 في عهد الانتداب البريطاني، حملت العملات والطوابع اسم «فلسطين» بثلاث لغات، ما جعلها وثيقة سياديّة تُثبّت وجود كيان سياسيّ معترف به دوليًّا. وبعد النكبة في سنة 1948، تحوّلت هذه العملات إلى «أغراض ذاكرة» يحتفظ بها اللاجئون بوصفها روابط حسّيّة مع الأرض والبيت والهويّة، وتجسّد سرديّة الفقد والتهجير والحقّ التاريخيّ. ومع تشتّت الفلسطينيّين واعتمادهم عملات أجنبيّة، اكتسبت النقود القديمة قيمة رمزيّة متعاظمة بوصفها دليلًا ماديًّا على أن «فلسطين» كانت دولة لها نظام نقدي مستقلّ.

كما أضحت العملات والطوابع ميدانًا للمقاومة الثقافيّة؛ إذ استُخدمت في الخطاب السياسي والفنّ والملصقات الوطنيّة لتعزيز الهويّة ومواجهة محاولات الطمس. ويبرز دور هواة جمع العملات الفلسطينيّين في حماية هذا التراث، عبر توثيق العملات

(1) طالب دكتوراه باختصاص العلوم الاجتماعيّة في الجامعة اللبنانيّة ـ المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة.

الأصليّة ومواجهة التزوير والاعتقاد أن الجمع فعل وطني يسهم في حفظ الذاكرة التاريخيّة. وتدلّ هذه الرحلة الطويلة للنقود على أنّها ليست مجرّد وسيلة تبادل، بل رافعة رمزيّة تربط الماضي بالحاضر، وتؤكّد استمرار الهويّة الفلسطينيّة وحقّها التاريخيّ في الأرض، ما يجعل هذه الدراسة مدخلًا لفهم أبعاد القضيّة الفلسطينيّة ثقافيًّا وسياسيًّا.

**الكلمات المفتاحيّة**: النقد الفلسطيني، الجنيه الفلسطيني، الذاكرة الجمعيّة، الرموز الوطنيّة، الوثائق الماديّة.

**Abstract**

This study demonstrates that Palestinian currency has transcended its traditional economic function to become one of the most significant material symbols preserving national consciousness and reproducing collective identity across generations. Since the issuance of the Palestinian pound in 1927 under the British Mandate, coins and banknotes carrying the name *«Palestine»* in three languages have served as sovereign documents affirming the existence of a politically recognized entity. After the Nakba, these currencies turned into «memory objects» kept by refugees as tangible links to their homeland, homes, and identity—embodying narratives of loss, displacement, and historical rights. As Palestinians became dispersed and reliant on foreign currencies, the old coins and notes gained heightened symbolic value as material proof that Palestine once possessed its own monetary system.

Currencies and stamps further evolved into tools of cultural resistance, used in political discourse, visual arts, and national posters to reinforce identity and counter erasure. Palestinian numismatists have played a crucial role in safeguarding this heritage by documenting original pieces, exposing forgeries, and treating their collections as acts of national preservation. This historical journey of Palestinian money reveals that currency is not merely a medium of exchange, but a symbolic bridge between past and present—affirming the continuity of Palestinian identity and its legitimate historical claim to the land. Thus, studying Palestinian currency offers an important

lens for understanding the cultural and political dimensions of the Palestinian cause.

**Keywords:** Palestinian Currency, Palestine Pound, Collective Memory, National Symbols, Material Documentation.

## مقدّمة

في أحد مخيّمات اللاجئين الفلسطينيّين، تحتفظ عائلة مسنّة بصندوقٍ حديدي قديم يضمّ مفاتيح البيت ووثائق وأوراق نقديّة معدنيّة قديمة من عهد ما قبل النكبة. وعلى الرغم من مرور ما يزيد عن سبعة عقود على تهجيرهم منذ العام 1948، ما زالت هذه التذكارات البسيطة ـ العملات والطوابع والمفاتيح ـ بمثابة روابط ملموسة تربطهم بالماضي، ورموز لحقٍّ تاريخي يُصرّون على عدم اندثاره (Ahmed, 2025)، فالعملة النقديّة ليست مجرّد وسيلة تبادل مالي؛ إنما هي وثيقة تاريخيّة تعكس سيادة من أصدرها وهويّته، وتحمل رسائل سياسيّة مقصودة. وكما يشير باحثون في الجغرافية السياسيّة، فقد دأبت الدول على استخدام أشياء الحياة اليوميّة ـ مثل العملات والطوابع البريدية ـ لبثّ مُثُلها وقِيَمها الوطنيّة وترسيخ شعور المواطنة لدى الجمهور. فهذه الأدوات الماديّة ذات الطابع البصري تحمل رسائل الهويّة والسلطة، وتسهم في بناء الوعي الوطني بطريقة تلقائيّة ضمن الحياة اليوميّة. وبذلك، تكتسب النقود بُعدًا يتجاوز قيمتها الاقتصادية، لتصبح مصدرًا للتّذكّر الجماعي ووثيقة رسمية يمكن أن توظَّف في إثبات الحقوق التاريخيّة والسياسيّة للشعوب (Marschall, 2019, p 45).

بالنسبة لفلسطين، تكتسب دراسة النقود بُعدًا فريدًا، فقد تحوّلت العُملة الفلسطينيّة عبر الزمن من مجرّد أداة ماليّة إلى رمز للهويّة الفلسطينيّة، وشاهد على وجود كيان سياسي فلسطيني في التاريخ الحديث.

يستعرض هذا البحث تاريخ صكّ النقود في فلسطين منذ عهد الانتداب البريطاني حتى يومنا هذا، ويتناول تحوّل قيمة النقد من اقتصاديّة إلى رمزية مرتبطة بالذاكرة

والحنين والانتماء. كما سيبحث في دور النقود كوثيقة لإثبات الحقّ الفلسطيني عبر تدوين اسم «فلسطين» عليها، وما يمثّله ذلك قانونيًّا وسياسيًّا، إلى جانب تناول هواية جمع العملات الفلسطينيّة ودورها في حفظ الذاكرة ومواجهة التزوير وارتفاع قيمتها المادّيّة والمعنويّة. وأخيرًا، يناقش الطوابع والعملات كأداة مقاومة ثقافيّة في وجه محاولات الطمس والإنكار، وارتباطها بالفنّ والهويّة الوطنيّة.

## 1. الإشكاليّة

على الرغم من أنّ النقود في الأصل هي أداة اقتصاديّة محضة، إلا أنّ التجربة الفلسطينيّة تكشف عن تحوّلٍ نوعي في دلالاتها؛ إذ أصبحت العملات والطوابع القديمة أحد أهم الحوامل المادّيّة للذاكرة الجمعيّة، والوثائق القادرة على إثبات الوجود السياسي والهويّة الوطنيّة في مواجهة سياسات الطمس والإنكار. ومن هنا تبرز الإشكاليّة الأساسيّة لهذا البحث:

كيف تحوّلت النقود الفلسطينيّة من وسيط اقتصادي إلى رمز هويّاتي ووثيقةٍ مادّيّة تُسهم في تثبيت الحقّ التاريخي للشعب الفلسطيني، وما الدور الذي تؤدّيه هذه الرموز النقدّيّة في حفظ الذاكرة الوطنيّة ومقاومة سرديّات الاحتلال؟

تتفرّع عن هذه الإشكاليّة تساؤلات فرعيّة، منها:

- ما الدلالات الرمزيّة والسياديّة التي حملتها العملات الفلسطينيّة منذ عهد الانتداب؟
- كيف أسهمت النقود في تشكيل ذاكرة اللاجئين وسرديّاتهم حول الوطن والتهجير؟
- ما موقع العملات والطوابع في الصراع على الرواية التاريخيّة وفي بناء الهويّة الوطنيّة؟
- كيف تحوّلت هواية جمع العملات الفلسطينيّة إلى ممارسة ثقافيّة مقاومة تحفظ التراث وتوثّق الحقّ؟

## 2. المنهج المتّبع

يعتمد هذا البحث منهجًا تاريخيًّا ـ تحليليًّا يجمع بين قراءة الوثيقة الماديّة وتحليل دلالاتها الرمزية والسياسيّة. فمن الناحية الأولى، يستند إلى المنهج التاريخي الوصفي لتتبّع تطوّر العملة الفلسطينيّة منذ عهد الانتداب البريطاني، عبر دراسة سياقات إصدارها، رموزها، وأدوارها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية قبل العام 1948 وما بعده. ومن الناحية الثانية، يوظّف البحث المنهج التحليلي ـ الرمزي لفحص تحوّل النقود والطوابع من أدوات نقديّة إلى حوامل للذاكرة الجمعيّة ورموز للهويّة الوطنيّة، مع تحليل مضامينها البصريّة، ودورها في تثبيت السرديّة الفلسطينيّة في مواجهة الرواية الصهيونيّة.

كما يستعين البحث بمقاربة أنثروبولوجيّة ـ ثقافيّة لشرح كيفيّة تحوُّل العملات إلى «أغراض ذاكرة» لدى اللاجئين، وما يرافق ذلك من معانٍ اجتماعيّة وعاطفيّة وهويّاتيّة. ويعتمد الباحث أيضًا على المنهج الوثائقي عبر تحليل وثائق أرشيفيّة، سجلّات مجلس النقد الفلسطيني، والصور الأصليّة للعملات والطوابع، إضافة إلى بيانات مقتني العملات والمقابلات الشفويّة التي تُسهم في فهم البُعد الشعبي والوجداني للنّقد الفلسطيني.

وبذلك يجمع المنهج بين قراءة تاريخيّة للوثيقة، وتحليل ثقافي رمزي لمدلولاتها، في إطار رؤية نقدية تكشف دور النقود في حفظ الذاكرة وتثبيت الحقّ الفلسطيني.

## 3. فرضيات الدراسة

تبرز فرضيّات البحث على الشكل الآتي:

- لم تكن النقود الفلسطينيّة مجرّد وسيط اقتصادي، بل مثّلت منذ إصدارها في عهد الانتداب وثيقة سياديّة تحمل دلالات سياسيّة ورمزيّة عزّزت الوعي

الجمعي بالهوية الفلسطينية.

- تحوّلت العملات والطوابع القديمة بعد النكبة إلى «أغراض ذاكرة» تؤدّي دورًا محوريًّا في الحفاظ على الارتباط بالأرض والوطن، وتشكّل عنصرًا أساسيًّا في سرديّة اللاجئين حول الفقد والحقّ والعودة.
- تشكّل النقود الفلسطينيّة، بما تحمله من رموز وصور ونقوش، دليلًا ماديًّا يُستخدم في مواجهة الرواية الصهيونيّة، وتُسهم في تثبيت الحقّ التاريخي للفلسطينيّين من خلال توثيق الوجود السياسي لفلسطين قبل الاحتلال.
- إن ممارسة جمع العملات الفلسطينيّة ليست مجرّد هواية فرديّة، بل فعل ثقافي–وطني يسهم في صون التراث المادّي، وتحصين الذاكرة الجمعيّة، وتعزيز الوعي السياسي لدى الأجيال الجديدة.
- تُستخدم الطوابع والعملات في الحقل الثقافي والفني كأدوات مقاومة رمزيّة قادرة على استعادة الهويّة ومواجهة محاولات الطمس، كما يعيد حضورها في الفنون والملصقات إدماج فلسطين في الفضاء البصري العالمي.

## 4. تاريخ صك النقود في فلسطين

بعد عشرة أعوام على هزيمة الدولة العثمانية أمام الحلفاء ودخول البريطانيّين إلى فلسطين نهاية الحرب العالميّة الأولى، شرعت سلطات الانتداب البريطاني في العمل على إنشاء نظام نقدي خاصّ بفلسطين يعكس استقلالها الإداري والاقتصادي عن مصر التي كانت عملتها متداولة في البلاد منذ العام 1917 عقب زوال النقود العثمانيّة. ومع بداية الانتداب البريطاني على فلسطين، أدركت الإدارة البريطانيّة أهمّيّة تأسيس عملة محليّة موحّدة، خصوصًا بعدما ظلّ «الجنيه» المصري العملة المتداولة بين عامي 1918 و1927 (المبيض، 2005، ص 2).

## الصورة الرقم (1)

### عملات معدنيّة فلسطينيّة

**عملة معدنية من فئة 2 مِل (اثنان مليم) أصدرتها سلطات الانتداب البريطاني في العام 1941. نُقشت عليها كلمة «فلسطين» بثلاث لغات (العربية: فلسطين، الإنكليزية:PALESTINE ، والعبرية: פלשתינה (א"י)). كما يظهر على الوجه الآخر للعملة غصن زيتون محاطًا بقيمة الفئة باللغات الثلاث.**

وفي العام1927 ، صدر مرسوم النقد الفلسطيني الذي أنشأ مجلس العملة الفلسطينيّة ومقرّه لندن، وتولّى هذا المجلس مهمّة إصدار عملة جديدة تحمل اسم «الجنيه» الفلسطيني (Palestine Pound)، وقد عادلت قيمته «الجنيه الإسترليني» البريطاني حيث أصبح كل 1 جنيهًا فلسطينيًّا = 1 جنيه إسترلينيًّا. وقُسِّم «الجنيه» الفلسطيني إلى **(1000)** ملّ (mil)، لتسهيل التعاملات الصغيرة وضمان دقّة الحسابات الماليّة. وقد عُدّت هذه العملة قانونيّة التداول ابتداءً من الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر 1927، لتبدأ مرحلة جديدة من التاريخ النقدي الفلسطيني اتّسمت بالاستقلال النسبي والرمزيّة الوطنيّة.

تكوّنت العملة الفلسطينية من مجموعتَين: معدنيّة وورقيّة.جرى التداول بالمجموعة المعدنيّة في سنة 1927 واستمرّ إصدارها بطبعات متتالية حتى سنة 1946، وضمّت فئات متنوّعة هي: ميل واحد، ميلان، خمسة ملّات (تعريفة)، عشرة ملّات (قرشان)، عشرون ملًّا (شلن فضة)، ومئة ملّ (بريزة فضة). أما المجموعة الورقيّة، فقد بدأ تداولها في أيلول/ سبتمبر 1927، وظهرت منها طبعات متعدّدة حتى العام 1945، وشملت خمس فئات رئيسة هي: نصف جنيه (500 ملّ)، جنيه فلسطيني واحد، خمس جنيهات، عشرة جنيهات، وخمسون جنيهًا فلسطينيًا.

### 1.4. العملة النقدية المعدنية

أُعـدّت عملية إصـدار هذه العملات وفق خطّة دقيقة وضعها مجلس العملة الفلسطيني لضمان الاستقرار النقدي وتناسب العرض النقدي مع حاجة السوق المحليّة. كما ثُبّتت قيمة «الجنيه» الفلسطيني على أساس «الجنيه الإسترليني» لضمان الثقة بالعملة الجديدة وتسهيل التعاملات التجاريّة داخل فلسطين وخارجها. واتّسمت تصاميم العملات بطابع جمالي ودلالي مميّز، إذ حملت نقوشًا وزخارف تعكس الهويّة الفلسطينيّة، وكُتبت باللغتَين العربيّة والإنكليزيّة، كما وُقّعت من أعضاء مجلس العملة في لندن لتأكيد شرعيّتها واعتمادها الرسمي.

استمرّ تداول «الجنيه» الفلسطيني حتى العام 1946، حين بدأت الظروف السياسيّة والاقتصاديّة المعقّدة التي سبقت نكبة العام 1948 تُلقي بظلالها على الاقتصاد الفلسطيني، فتوقّف إصدار العملة تدريجيًّا. ومع ذلك، بقيت هذه العملة رمزًا وطنيًّا واقتصاديًّا بارزًا، تعبّر عن مرحلة من محاولات بناء هويّة فلسطينيّة مستقلّة في ظلّ الانتداب البريطاني، كما أصبحت اليوم من المقتنيات التاريخيّة النادرة التي توثّق ذاكرة فلسطين النقديّة وتمثّل شاهدًا ماديًّا على حضورها السيادي والاقتصادي في حقبة ما قبل النكبة (المبيض، 2005، ص 3).

إذًا، منذ البداية، أدركت السلطات البريطانيّة أن تصميم العملة يجب أن يراعي التركيبة السكّانية والسياسيّة الحسّاسة. لذلك جاءت جميع الفئات النقدية بثلاث لغات: العربيّة والإنكليزيّة والعبريّة. بل وأضيفت الأحرف (أ.ي) بعد الاسم العبري «فلسطينا» إشارةً إلى مصطلح «أرض إسرائيل» كنوع من الترضية للمطالب الصهيونيّة. وفي الوقت نفسه، حرص البريطانيّون على عدم تضمين أي رموز دينيّة أو شعارات مثيرة للجدل في تصميم النقود، فاقتصرت الرموز على ما هو تراثي وطبيعي كغصن الزيتون الذي زيَّن معظم العملات المعدنية.

لقد صُمّمت النقود المعدنيّة من قبل المهندس «أوستن هاريسون» ـ مهندس دائرة الأشغال في حكومة الانتداب ـ فجاء وجه القطع النقديّة يحمل اسم «فلسطين» باللغات الثلاث، يتبعه التاريخ (وفق التقويمَين الميلادي والهجري) ، بينما يحمل الوجه الآخر قيمة الفئة مع رمز نباتي (غصن زيتون أو إكليل). تضمّن الإصدار النقدي المعدني سبع فئات: 1 مِل و2 مِل (من البرونز)، 5 مِل و10 مِل و20 مِل (من النحاس النيكل وبها ثقب في الوسط)، 50 مِل و100 مِل (من الفضة). وقد مُنح مجلس العملة إذنًا خاصًّا من وزارة المستعمرات البريطانيّة لضرب قطعتَي 50 و100 مِل بالفضّة نظرًا لقيمتهما الكبيرة. أما الذهب، فعلى الرغم من التخطيط لسكّ قطعة نقديّة من فئة جنيه واحد ذهبًا، لم يتم إصدارها قطّ (CoinWeek, 2022).

**الصورة الرقم (2)**
**العملة الفلسطينية في عهد الانتداب البريطاني (1927–1948)**

## 2.4. العملة النقدية المعدنية

على صعيد الأوراق النقدية، أصدر مجلس العملة الفلسطيني في العام 1927 سلسة أوراق نقديّة حملت اسم «مجلس فلسطين للنقد» (Palestine Currency Board)،

بثلاث لغات كذلك. وقد شملت الفئات الورقيّة: 500 مِل (نصف جنيه)، 1 جنيه، 5 جنيهات، 10 جنيهات، 50 جنيهًا، 100 جنيه. وتميّزت هذه الأوراق بتصميمات تزدان بصور معالم بارزة من البلاد؛ فعلى سبيل المثال ظهر مسجد «قبة الصخرة» على فئة الجنيه الواحد، وصورة «برج داود» (قلعة القدس) على فئة الخمسة جنيهات، وهكذا بالنسبة لباقي الفئات. وجاءت كل فئة بلون مختلف يسهّل تمييزها، وأشار «سامر منّاع»[1] في مقابلته إلى أن «لون فئة النصف جنيه كان رماديًا، والجنيه أصفر، والخمسة جنيهات أحمر». حملت هذه الأوراق توقيع رئيس مجلس العملة البريطاني، إضافة لعبارة تؤكّد أنها عملة مضمونة القيمة وقابلة للدفع عند الطلب.

**الصورة الرقم (3)**
**عملات ورقية فلسطينية**

نماذج من أوراق النقد الفلسطينية الصادرة في عهد الانتداب البريطاني: (من اليسار) ورقة بقيمة 1 جنيه فلسطيني (لون أخضر تحمل رسم مسجد قبة الصخرة وعبارة «ONE PALESTINE POUND» بثلاث لغات)، ثم 5 جنيهات (برتقالي/ أحمر برسم برج داود في القدس)، ثم 10 جنيهات (أزرق/ أصفر برسم ميناء ومباني يافا). جميعها صادرة عن مجلس فلسطين للنقد وتحمل التاريخ 30 أيلول 1929.

(1) سامر مناع فلسطيني الجنسية، من بلدة سيلة الضهر بالضفة الغربية، مواليد بيروت 1979، رئيس مركز التنمية الإنسانية للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين- مخيم مار الياس. أُجريت معه مقابلة خاصة في مركزه، في تاريخ 15/ 3/ 2024.

عند إصدار العملة الفلسطينيّة في العام 1927، نظر الفلسطينيّون والعرب إلى هذا الحدث بحذر وريبة، في حين رآه اليهود الصهاينة خطوة نحو تحقيق مشروعهم الوطني. ويشير المؤرّخون إلى أنّ السكان اليهود رحّبوا بصدور الجنيه الفلسطيني على أنه ترسيخ لمشروع «الوطن القومي اليهودي» في فلسطين، بينما قابلته قطاعات عربيّة بالرفض والشكّ بوصفه «مؤامرة استعماريّة» لتقييد سيادة العرب الاقتصاديّة (CoinWeek, 2022). وعلى الرغم من ذلك، تعامل العرب مع «الجنيه الفلسطيني» في الحياة اليوميّة كأمر واقع، حيث باتت كلمة «جنيه» و«مصاري» (مشتقّة من المصطلح الدارج للنقود نسبة للجنيه المصري) جزءًا من لغتهم المحكيّة للدلالة على النقود (pal48.ps, n.d) . وتجدر الإشارة إلى أن اسم «فلسطين» ظهر جليًّا على العملات لأول مرة في العصر الحديث أثناء مرحلة الانتداب هذه، إذ لم يسبقه كيان سياسي يصدر عملة خاصّة. وقد جاء هذا التوثيق محايدًا ـ «فلسطين (بالإنكليزيّة)، فلسطين (بالعربيّة)، فلسطين (بالعبريّة)» ـ دون أي ذكر لكيان آخر، لأنه في تلك المرحلة «لم يكن هناك شيء اسمُه إسرائيل» كما يوضح «سامر مناع»، ما عزّز الاعتراف الدولي بالهويّة الجغرافيّة والسياسيّة لفلسطين آنذاك (مناع، مقابلة شخصيّة، 12 أيار 2025).

### 3.4. حجم الإصدار وتواتره

تولّت مطبعة «De La Rue» البريطانيّة طباعة الأوراق النقديّة، وضُربت العملات المعدنيّة في دار السكّ الملكيّة في لندن. ولم تكن كميّات الإصدار ثابتة سنويًّا، بل اعتمدت على حاجة الاقتصاد المحلّي. فبعد إصدار دفعة كبيرة في العام 1927 لتغطية السوق، توقّف سكّ العملات لبضع سنوات قبل أن يستأنف وفق الحاجة. على سبيل المثال، تم سكّ قطع فئة **(1)** مِل في الأعوام 1927 ثم في 1935 و1937، وبعد ذلك بصورة مكثّفة في السنوات 1939 ـ 1947، نظرًا لزيادة الطلب وضعف توفّر القطع القديمة. وبإجمالي بلغ نحو **(31.1)** مليون قطعة من فئة **(1)** مِل طوال مرحلة الانتداب. أما فئة **(2)** مِل، فصدرت في 1927، ثم أثناء الحرب العالميّة الثانيّة

في 1941ـ1942 ومجدّدًا 1945ـ1947، بمجموع حوالي (**11.4**) مليون قطعة. في المقابل، سُكّت الفئات الكبيرة من المعدن (**50** مِل و **100** مِل) بكميّات أقلّ وانقطع سكّها مبكرًا بحلول العام 1942، إذ بلغت آخر كميّة مسكوكة (**5**) ملايين من فئة (**50**) مِل، و(**2.5**) مليون من فئة (**100**) مِل. بعد العام 1942، وبسبب ظروف الحرب، اكتفت دار السكّ بإصدار الفئات الصغيرة (**1، 2، 5، 10** مِل) لتأمين السيولة. وقد حملت سنوات الحرب تغييرات طفيفة؛ فبسبب شحّ المعادن، صيغت القطع فئة (**5** و **10** و **20**) مِل من البرونز بدلًا من النحاس النيكل بين 1942 و1944 (CoinWeek, 2022) ، ثم عاد إصدارها بالمعدن الأصلي بعد الحرب.

مع اقتراب نهاية الانتداب البريطاني، صدرت آخر دفعة من العملات في العام 1947، إلا أنها لم تُطرح للتداول قطّ؛ فقد حلّت نكبة 1948 وإنهاء الانتداب قبل توزيعها، فقام البريطانيّون بإذابتها وإتلاف معظمها. لذلك أصبحت عملات سنة 1947 نادرة جدًا في يومنا هذا ـ إذ يُقال إن بضع قطع معدنيّة فقط نجت من الإتلاف، ربما 5 إلى 10 قطع عبر العالم، باتت تعدّ أثمن مقتنيات هواة جمع العملات الفلسطينيّة (CoinWeek, 2022). فعلى سبيل المثال، اكتُشفت بضع قطع من فئة (**1**) مِل لسنة 1947، وتم توثيق وجود نحو خمس أمثلة منها فقط، إحداها بيعت في مزاد علني في العام 2019، تُقدَّر بحوالي (**5**) آلاف جنيه إسترليني (Warwick & Warwick, 2019).

## 5. تغيّر أشكال العملة بعد النكبة (1948 وما بعدها)

انتهى الانتداب البريطاني على فلسطين في 14 أيار/ مايو 1948، دون أن يخلف كيانٌ فلسطيني مستقلّ يتولى إصدار عملة وطنية. وفي اليوم التالي، أُعلن قيام ما يسمى «دولة إسرائيل» على أجزاء واسعة من أرض فلسطين التاريخيّة، واستخدمت مؤقّتًا «الجنيه الفلسطيني» القائم كعملة رسميّة لعدّة شهور ريثما تُصدر عملتها الخاصّة (CoinWeek, 2022). وبالفعل، في أيلول/ سبتمبر 1948، ألغت الحكومة الإسرائيليّة

الجديدة تداول «الجنيه الفلسطيني» داخل مناطقها واستبدلته بعملة جديدة سُمّيت «الليرة الإسرائيليّة». وهكذا انتهى «الجنيه الفلسطيني» فعليًّا في مناطق الاحتلال الإسرائيلي بعد خدمة قصيرة في الدولة الوليدة.

أما على الجانب الفلسطيني، فقد تفرّق الشعب بين أجزاء خاضعة لدول عربيّة مجاورة أو تحت الاحتلال الإسرائيلي، ما أثّر مباشرة على العملة المتداولة في كل منطقة:

- **قطاع غزّة:** وُضع تحت الإدارة المصريّة بعد حرب 1948، فأصبح «الجنيه المصري» هو العملة الرئيسة المتداولة فيه بـدءًا من العام 1951 تقريبًا (ecpalestine.org, n.d.). وقد حلَّ «الجنيه المصري» محلّ «الجنيه الفلسطيني» بالكامل في «غزة» التي باتت جزءًا من الإدارة المصريّة (المعروفة بـ«حكومة عموم فلسطين» اسمًا، دون سيادة نقدية مستقلّة.
- **الضفة الغربية:** ضُمَّت إلى المملكة الأردنيّة الهاشميّة في العام 1950، فاعتُمد «الدينار» الأردني عملة رسميّة في مدن الضفّة وقراها (ecpalestine.org, n.d.). استمرّ التداول المحدود للجنيه الفلسطيني لمدّة قصيرة جدًا إلى أن سُحب نهائيًا في العام 1950، ليصبح «الدينار» هو عملة الضفة الغربيّة ضمن وحدة اقتصاديّة كاملة مع الأردن.
- **داخل الأراضي المحتلّة في العام 1948 (الكيان الإسرائيلي):** كما ذكرنا، استُبدل «الجنيه الفلسطيني» بـ«الليرة الإسرائيليّة» في العام 1948. وفي العام 1952، صدر قانون إسرائيلي بتحويل جميع الحسابات والودائع من العملة الفلسطينية إلى العملة الإسرائيليّة الجديدة بالقوة، مؤذنًا بنهاية حقبة «الجنيه الفلسطيني» حتى في التداول الخاص (The Jerusalem Fund, 2014)، وتجدر الإشارة إلى أن «إسرائيل» في سنواتها الأولى سمّت عملتها «الليرة الإسرائيليّة» (وهي كلمة أجنبيّة الأصل)، لكنها في العام 1980 غيّرت الاسم إلى «شيكل» لإضفاء طابع عبري تاريخي على النقد (pal48.ps, n.d).

- **القدس والقرى المتبقية بيد العرب**: مثل «الخليل وأريحا» قبل العام 1967، اتّبعت هذه المناطق عملة السلطة الحاكمة فيها؛ فالجزء الشرقي من القدس الذي بقي تحت الإدارة الأردنيّة حتى العام 1967 استعمل الدينار الأردني (العبيدي، 2011، ص 214).

ظلّ «الدينار» الأردني و«الجنيه» المصري متداولَيْن في «الضفة الغربيّة» و«غزة» على الترتيب حتى وقعت حرب حزيران/ يونيو 1967، والتي استكمل فيها الاحتلال الإسرائيلي سيطرته على بقيّة فلسطين التاريخيّة (الضفّة وغزّة). إثر ذلك، فرضت إسرائيل تداول عملتها ـ الليرة الإسرائيليّة ثم الشيكل لاحقًا ـ على السكان الفلسطينيّين في الأراضي المحتلة إلى جانب ما كان متوفّرًا من عملات أردنيّة ومصريّة. فمثلًا، في الضفة الغربيّة بعد العام 1967، صار الفلسطينيّون يتعاملون بالليرة الإسرائيليّة جنبًا إلى جنب مع الدينار الأردني، بينما استُخدم في «غزّة» الجنيه المصري إلى جانب الليرة الإسرائيليّة. وقد سعت «إسرائيل» تدريجيًّا لإحلال عملتها محلّ العملات العربيّة، خصوصًا بعد إصدار الشيكل في العام 1980. ففي 24 شباط/ فبراير 1980 اعتمدت الحكومة الإسرائيليّة «الشيكل» عملة رسميّة بدل الليرة، مرجعةً سبب ذلك إلى أن كلمة «ليرة» ليست عبريّة الأصل. وقد عكس «الشيكل» رغبة متعمدة في إحياء مصطلح توراتي باللغة العبريّة وإضفاء هويّة يهوديّة على العملة (pal48.ps, n.d.) .

منذ ثمانينيّات القرن الماضي، فرض الشيكل (ثم الشيكل الجديد ابتداءً من العام 1986) حضوره عملة الحياة اليوميّة في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة. وبعد توقيع اتفاق «أوسلو» وإنشاء السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة في النصف الأول من التسعينيّات، لم تُمنح تلك السلطة حق إصدار عملة وطنيّة، بل استمرّ الربط الاقتصادي بالكيان الإسرائيلي وفق «بروتوكول باريس» لعام 1994، الذي أبقى «الشيكل الإسرائيلي» العملة الرئيسة في الأسواق الفلسطينيّة (ecpalestine.org, n.d.).

إلى جانب ذلك، سُمح بتداول محدود للدولار الأمريكي والدينار الأردني في

بعض المعاملات (كالعقارات والمبالغ الكبيرة)، لكن دون وجود نقد فلسطيني مستقلّ. وهكذا، يجد الفلسطينيّون أنفسهم اليوم دون عملة سياديّة خاصّة بهم؛ بل يعتمد اقتصادهم على عملات الآخرين، وبالدرجة الأولى الشيكل الإسرائيلي (عبد الهادي، 2018، ص 161). وقد مرّ على فلسطين عبر تاريخها الحديث نحو ثمانٍ وعشرين عملة مختلفة نتيجة تعاقب القوى والإدارات، لكن اسم «فلسطين» لم يظهر على النقد سوى في مرحلة الانتداب وما صدر عنها من عملات (ecpalestine.org, n.d.). هذا الواقع أضفى على العملات القديمة التي تحمل اسم «فلسطين» قيمة رمزية كبيرة، لكونها التذكير المادّي الوحيد بأن فلسطين كوحدة سياسيّة كانت موجودة ومعترفًا بها دوليًّا في يوم من الأيام.

## 6. القيمة الاقتصادية مقابل القيمة الرمزية للنقد الفلسطيني

تعدّ النقود في الأصل أداة تبادل اقتصادي تحدّد قيمة السلع والخدمات، لكن التجربة الفلسطينيّة أضفت على العملات بُعدًا آخر، إذ انتقلت من كونها وسيطًا ماليًّا إلى رمزٍ للهويّة الوطنيّة وذاكرة جمعيّة. لفهم هذا التحوّل، يكفي أن نعلم أن الجنيه الفلسطيني ـ الذي كان يومًا ما مخزنًا للقيمة الماليّة ـ فقد وظيفته النقديّة بعد إلغاء تداوله، ليكتسب وظيفة جديدة كوعاء للذكريات والرموز. فمنذ نكبة 1948، احتفظ الكثير من الفلسطينيّين المهجّرين بعملات وأوراق نقديّة قديمة في مهاجرهم كذكرى من الوطن المفقود، حيث باتت تلك القطع النقديّة «أشياء للذاكرة» تحمل شحنة عاطفيّة شديدة، تربط الفلسطيني اللاجئ بقريته وبيته الذي هُجِّر منه. وكما يعرّف علماء الأنثروبولوجيا مفهوم «أغراض الذاكرة»، فهي مقتنيات شخصيّة خاصّة تثير ذكريات متعمّدة أو غير متعمّدة عن الوطن والثقافة الأصليّة والماضي الشخصي قبل التهجير. لقد أصبحت العملات الفلسطينيّة القديمة لدى اللاجئين أشبه بـ«رابط حسيّ» يربطهم بأرضهم وتراثهم، تمامًا كما يحمل بعضهم مفاتيح البيوت القديمة أو عقود الملكيّة كشواهد صامتة على حقوقهم.

تؤكّد الدراسات الحديثة حول ثقافة المهاجرين هذا الدور للأشياء المادّيّة؛ فالمقتنيات البسيطة التي يجلبها اللاجئ معه ـ أو يتوارثها ـ يمكن أن تكون بمثابة «موشور للحنين»[1] يستحضر من خلاله صورة الوطن. تقول الباحثة «سابين مارشال» أن المقتنيات الشخصيّة تساهم في استحضار الحنين وربط المهاجر وجدانيًّا بعالمه السابق (Marschall, 2019, p 4). حتى أن اللاجئين الذين اضطرّوا لحمل الضروريّات فقط، غالبًا ما أخذوا معهم غرضًا رمزيًّا صغيرًا، كقطعة نقود أو مفتاح، ليكون حلقة وصل عاطفيّة مع ديارهم. وفي الحالة الفلسطينيّة، نجد الكثير من الروايات عن عائلات حملت بعض الجنيهات أو القروش عند نزوحها في سنة 1948، وظلّت تحتفظ بها جيلًا بعد جيل كجزء من رواية العائلة. هذه النقود، التي ربّما فقدت قيمتها السوقيّة تمامًا بعد وقف التداول، تحوّلت إلى تذكارات ثمينة معنويًّا. فهي تذكّر الأبناء والأحفاد بأن «لنا عملتنا وهويّتنا الماليّة» في وطننا الذي سُلب منّا. وفي تحليل ميداني أكثر حداثة، تفجير مفهوم «ذاكرة المكان» يظهر كيف تصبح مقتنيات بسيطة جزءًا من الراويّة العائليّة عبر الأجيال (مرقطن، 2020، ص 38).

إلى جانب وظيفتها التذكاريّة، اتّخذت النقود الفلسطينيّة دلالة رمزيّة متزايدة بعنوان الهويّة. لقد أصبح وجود عملات تحمل اسم «فلسطين» بحدّ ذاته رمزًا يؤكّد مقولة «كنا هنا»، ويثبت استمرار الهوية الفلسطينيّة على الرغم من كل محاولات إنكارها. وينظر الكثير من الفلسطينيّين في الشتات إلى تلك القطع المعدنيّة والورقيّة كرموز للانتماء والحنين، فهي تثير فيهم مشاعر مختلطة من الفخر والألم؛ فخر بما يمثّل الجنيه الفلسطيني من سيادة فلسطينيّة ماضية، وألم على ضياع تلك السيادة. بل إن الاحتفاظ بالعملة بات تعبيرًا ضمنيًّا عن الأمل في المستقبل، على غرار تعبير اللاجئين

(1) استعارة مجازيّة تشير إلى أن العنصر المادّي (عملة أو صورة)، يعمل كوسيط يكثّف مشاعر الحنين ويُعيد تفكيكها إلى طيف من الذكريات والتجارب الشخصيّة، كما يفعل «الموشور البصري» حين يُحلّل الضوء إلى ألوان متعددة. يُشبه هذا ما وصفته «شيري توركل» في كتابها «*Evocative Objects*» بأن بعض الأشياء تصبح «رفقاء عاطفيّين لحياتنا»، تفتح بابًا للذاكرة والحنين. (Turkle, 2011, p 5)

عن «حقّ العودة» بمفاتيح المنازل. وكما قال أحد اللاجئين المقيمين في «مخيم بلاطة» وهو يُري الصحفي ما يملك من عملات قديمة، إن «بيوتنا هُدِمت، لكن هذه النقود ستبقى رمزًا وشاهدًا. فالعبارة المكتوبة على العملة ـ «فلسطين» ـ تقف شاهدًا ماديًّا على هويّة لا تزول، وهي عنصر من عناصر من الثقافة المادّيّة (مفاتيح، عملات، عقود ملكية) تنتقل ضمن الأُسر كمحمّلات رمزيّة للهويّة والعودة (عدوان، 2009، ص 72).

من المدهش أيضًا؛ كيف تكتسب الأشياء معانٍ جديدة مع الزمن وتغيّر الظروف. فالقيمة الاقتصاديّة للجنيه الفلسطيني تلاشت تمامًا بعد العام 1951، لكنه اكتسب قيمة عاطفيّة وتراثيّة عبر العقود. وبالمثل، ارتفعت القيمة السوقيّة لتلك العملات بشكل كبير مع تهافت الهواة والمؤرّخين على اقتنائها لاحقًا. فكثير من العملات الفلسطينيّة التي كانت متداولة قبل 1948 بقيمة وجهها الاسميّة (قروش معدودة)، أصبحت اليوم تُباع بمبالغ طائلة لهواة الجمع. لكن هذه القيمة المادّيّة نفسها مرتبطة بجانب نفسي. حيث يدفع الفلسطيني أو المهتم، مبالغ كبيرة ليس فقط لندرة العملة، بل لما تحمله من شحنة معنويّة وتاريخيّة. يوضح «سامر مناع»، الذي جمع مجموعة كبيرة من العملات الفلسطينيّة، أن «النقد الفلسطيني القديم له قيمة مرتفعة ماديًّا ومعنويًّا». فهو يُقدّر ماليًّا بمئات أو آلاف الدولارات للفئة النادرة، لكنه أيضًا قيمة معنويّة لا تُقدّر بثمن لكونه جزءًا من الذاكرة والتراث. وقد أصبحت بعض القطع النادرة أغلى ثمنًا بكثير من قيمتها الأصلية؛ فمثلًا قطعة **(1)** مِل لعام 1947 التي كانت تساوي جزءًا من الألف من الجنيه، بيعت في المزاد بآلاف الدولارات نظرًا لندرتها ورمزيّتها (مناع، مقابلة شخصيّة، 12 أيار 2025).

إن هذا التحوّل من القيمة المادّيّة البحتة إلى القيمة الرمزيّة هو تعبير عن تحوّل النظرة الشعبيّة الفلسطينيّة للنقود. فبعد أن كانت العملات أداة للشراء والبيع، أصبحت اليوم رمزًا وطنيًّا يتغنّى به الشعراء ويذكرها المؤرّخون كبيّنات على الوجود الفلسطيني.

بل وارتبطت بالحنين والذاكرة الجمعيّة؛ حيث تشير دراسات عربيّة متخصّصة إلى أن مفردات مثل «مصاري» أو «جنيه» لم تكن محض تداول نقدي، بل كُتب لها أن تتحوّل إلى وسائط ذاكرة جماعيّة (القلقيلي، 2004، ص 45)، فكلمة «مصاري» (المال) لدى الفلسطينيّين الأكبر سنًّا ما زالت ربما تستدعي في أذهانهم صورة «الجنية الفلسطيني» الأخضر أو الخمسة الحمراء، ذكرى أيام الطفولة والوطن قبل التهجير. وهكذا انتقلت النقود الفلسطينية «من جيوب الاقتصاد إلى قلوب الناس»، وأصبحت تمثّل قصّة وطن بأكمله بأن ماضيه الذي لن يُنسى، وحاضره الذي يكافح من أجل هويّته، ومستقبله المأمول في استعادة سيادته.

## 7. النقود وثيقة لإثبات الحق الفلسطيني

إلى جانب قيمتها الرمزية، تحمل النقود الفلسطينيّة قيمة توثيقيّة وقانونيّة مهمّة في سياق السجال حول الحقّ التاريخي في فلسطين. فوجود عملة رسميّة تحمل اسم «فلسطين» وصادرة عن سلطة معترف بها دوليًا هو الانتداب البريطاني، لهو دليل مادّي أرشيفي على أن كيانًا سياسيًّا باسم «فلسطين» كان قائمًا ويمتلك مقوّمات الدولة (عملة، نظام نقدي، بنك مركزي ممثّل في مجلس العملة). وعندما يطرح منكرو الحق الفلسطيني أسئلتهم «أين هي فلسطين؟ وأين دولتها في التاريخ الحديث؟» تتصدّر الإجابة سريعًا بـ «الجنيه الفلسطيني» وعليه كتابات بثلاث لغات تضم اسم «فلسطين» بوضوح. فهذه العملات والمسكوكات هي وثائق رسميّة لا تقلّ أهمّيّة عن الخرائط والسجلات الحكوميّة في إثبات الوجود الفلسطيني. فهي صادرة بإذن ملكي بريطاني وتحمل توقيعًا رسميًّا، ومحفوظة في أرشيفات عالمية كـ«البنك البريطاني»ودار السكّ الملكية.

يُشدّد جامعو العملات والمؤرّخون على أن النقود الفلسطينيّة تشكّل جزءًا من الأرشيف القانوني والتاريخي للقضيّة الفلسطينيّة. يقول «سامر منّاع» في مقابلته أنه

«عندما يوجد نقد، أي هناك دولة قائمة اسمها «فلسطين»وجغرافية اسمها «فلسطين»، وكلّ العالم يعترف بها، وكل الهيئات الماليّة تعترف بهذا النقد الذي يعود لدولة اسمها «فلسطين». بالفعل، اعترفت المؤسّسات الماليّة الدوليّة آنذاك «بالجنيه الفلسطيني» عملة قانونيّة في نطاق الانتداب، وتداولته البنوك في «لندن» والشرق الأوسط. حتى أن بعض العملات الفلسطينيّة وجدت طريقها أثناء الحرب العالميّة الثانية إلى قبرص وليبيا وشرق إفريقيا ضمن قوّات الجيش البريطاني، ما جعل اسم «فلسطين» متداولًا عالميًّا على العملة. كما تحتفظ دار الوثائق الوطنيّة البريطانيّة ومحفوظات «بنك إنجلترا» بسجلات تفصيليّة عن إصدارات العملة الفلسطينيّة وحجمها وأرقامها التسلسليّة، وهو ما يشكّل دليلًا رسميًّا لا يمكن إنكاره في أي محفل تاريخي أو قانوني على أن «فلسطين» كانت وحدة نقديّة معترف بها (مناع، مقابلة شخصية، 12 أيار 2025).

علاوة على ذلك، يمثّل توثيق اسم «فلسطين» على العملة بحدّ ذاته حجّة سياسيّة قويّة. فقد أصرّت اللجنة العربيّة العليا التي مثّلت القيادة الوطنيّة الفلسطينيّة إبّان الانتداب، على أن يحمل النقد الجديد اسم «فلسطين» صريحًا، ورفضت أي محاولة لطمس الهويّة العربيّة على العملة. ونتيجة لذلك، ظهر اسمها بالعربيّة والإنكليزيّة، وإلى جانبه الاسم العبري مع إضافة (أرض إسرائيل) كما أسلفنا، ما يعني أن جميع الأطراف سلّمت آنذاك بأن التسمية الرسميّة للأرض هي «فلسطين». وهذا يفنّد المزاعم التي ظهرت لاحقًا بأن «فلسطين» مجرّد تعبير جغرافي غامض أو أنها اختُلقت بعد 1948؛ فالنقود الرسميّة تثبت أن الاسم واقع إداري وقانوني مستخدم قبل احتلالها من الصهاينة. حتى أن المؤرّخ الإسرائيلي «يائير واللاش» أشار في دراسة له إلى أن إصدار العملات والطوابع في عهد الانتداب ساهم في «خلق وطن» من خلال الرموز الدولة والهويّة الوطنيّة» في فلسطين (CoinWeek, 2022). أي أن القوّة المنتدبة نفسها ساهمت دون قصد في بلورة معالم هويّة فلسطينيّة مادّيّة أصبحت الآن ذخيرة إثبات تاريخي.

بدوره؛ ينظر القانون الدولي إلى العملات كجزء من ممتلكات الدولة السياديّة. وبزوال الدولة أو تغيّر السيادة، تصبح العملات القديمة مقتنيات تراثيّة محميّة. على سبيل المثال، تُعدّ عملات فلسطين الانتدابيّة اليوم من الممتلكات الثقافيّة للشعب الفلسطيني، وينطبق عليها ما ينطبق على الآثار التاريخيّة من ضرورة الحفاظ وعدم الاتجار غير المشروع. ولعلنا نشير هنا إلى أن «اتفاقيّة لاهاي» 1954 بشأن حماية الممتلكات الثقافيّة في حالة النزاع المسلّح، تنطبق على مثل هذه المقتنيات، إذ تعدّها جزءًا من تراث الشعب الذي يجب عدم تدميره أو نهبه. وقد عانى الفلسطينيّون كثيرًا من ضياع أرشيفاتهم ووثائقهم بسبب الحروب، لذا تبرز أهمّيّة العملات والطوابع كوثائق صغيرة يسهل حفظها وإخفاؤها. إن وجود عملة فلسطينيّة في حدّ ذاته، ولو في الزمن الماضي، يشكّل ركيزة لأي ادّعاء قانوني مستقبلي يتعلّق باستمراريّة الكيان الفلسطيني. فلا عجب أن العديد من القانونيّين والمؤرّخين الفلسطينيّين يستشهدون بالجنيه الفلسطيني عند مخاطبة المحافل الدوليّة، ليوضحوا فكرتهم بالقول: «لقد كنا هنا، وهذه عملتنا دليل حاضر بين أيديكم».

على المستوى الشعبي، يدرك الفلسطينيّون قيمة هذه الحجة. فكثيرًا ما نرى في المظاهرات والفعاليّات التراثية شبّانًا يحملون نسخًا مكبرة من العملات الورقيّة الفلسطينيّة أو يطبعون صورتها على الأعلام والقمصان. إنهم يريدون إيصال رسالة مفادها أن «فلسطين لم تكن مجرّد فكرة، بل كانت حقيقة ملموسة لها برلمانها وعملتها وطوابعها»، وبالتالي فإن حقّهم في دولة مستقلة اليوم ليس افتئاتًا على التاريخ، بل استمراريّة لما انقطع بفعل القوة. وقد لخّص أحد اللاجئين في مخيم بالضفة الأمر وهو يمسك عملة قديمة دليل على قوله: «هذه العملات دليل ليس فقط على هويّتنا، بل على وجودنا نفسه (Ahmed, 2025). كما يرى جامعو العملات أن في الحفاظ عليها «واحدًا من الإثباتات المهمة في المستقبل لحقوق الفلسطينيّين والقضيّة الفلسطينيّة»، إذ ربّما يأتي يوم تُعرض فيه هذه القطع أمام محكمة دوليّة كجزء من الأدلّة على الحقّ التاريخي.

ولا يفوتنا التنويه إلى أن العملات الفلسطينيّة موجودة وموثّقة في أرشيفات الأمم المتّحدة ووزارة المستعمرات البريطانيّة. فالتقارير الختاميّة لمجلس فلسطين للنقد في العام 1948، أُرفقت بها كشوفات بكل ما طُبع من أوراق وما ضُرب من مسكوكات. كذلك أصدر بعض الباحثين البريطانيين كتبًا توثيقيّة عن «Coins and Banknotes of Palestine under the British Mandate»، تستند إلى تلك الوثائق (CoinWeek, 2022). هذا يعني أن الرواية التاريخيّة الفلسطينيّة مدعومة بأدلة أرشيفيّة غير قابلة للدحض علميًّا. وبالنسبة للقانون الدولي، يمكن التثبيت أن إصدار النقد يعدّ مظهرًا من مظاهر ممارسة السيادة، وبالتالي فإن وجود سيادة فلسطينيّة ـ وإن كانت تحت الانتداب ـ يدحض مقولة أرض بلا شعب. لقد كان هناك شعب نظّم أموره الماليّة وأصدر عملة خاصّة بالأرض التي عاش عليها واتّخذها وطنًا.

في المحصّلة، تُعدّ النقود الفلسطينيّة وثيقة هويّة وحقّ بامتياز. إنها ليست مجرّد بقايا من الماضي، بل رسائل موجّهة إلى المستقبل، فهي تخاطب كل من يحاول إنكار الوجود الفلسطيني بواقع الأمر المفيد بوجود اقتصاد ونظام نقدي، وهذا برهان مادّي لا يمحوّه الزمن. وما دامت هذه العملات محفوظة في خزائن المتاحف ومقتنيات الأفراد، فإنها ستبقى حجّة دامغة تردّ على محاولات طمس اسم فلسطين من الذاكرة والوجدان.

## 8. هواية جمع العملات ودورها في حفظ الذاكرة

إن هواية جمع العملات (Numismatics)، ليست مجرّد ولع بالأشياء القديمة الثمينة، بل هي في الحالة الفلسطينيّة رسالة وطنيّة وثقافيّة. لقد ظهرت عبر العقود الماضية مجموعة من الهواة الفلسطينيّين والعرب الذين أخذوا على عاتقهم مهمّة تجميع العملات الفلسطينيّة وحفظها من الاندثار. يقوم هؤلاء الهواة بدور أشبه بالمؤرّخين الشعبيّين؛ فكل عملة يجمعونها تحمل قصّة ومحطّة من تاريخ فلسطين يستعيدونها ويحافظون عليها للأجيال المقبلة. ومن أبرز هؤلاء الهواة «سامر منّاع».

يضيف «سامر» في مقابلته، أنه بدأ هوايته في العام 2002، مدفوعًا بشغف بالتاريخ وحبّ الاقتناء. ومع الوقت أدرك أن «تلك العملات أو قطع النقود جزء مهمّ من حفظ الذاكرة والثقافة والتراث الفلسطيني». وقد تمكّن خلال ما يزيد على عقدين من جمع نحو ثلثَي فئات العملات الفلسطينيّة المختلفة، بما في ذلك عدد من الأوراق النقديّة وعشرات القطع المعدنيّة من فئات متعدّدة. لم تكن المهمّة سهلة أبدًا؛ فقد واجه صعوبات جمّة يأتي في مقدمتها ندرة العملات الأصليّة وظهور عملات مزيّفة في السوق. ويشرح «سامر» أن الحصول على عملة فلسطينيّة أصلية تطلّب شبكة واسعة من المعارف، فقد بحث بين الأصدقاء والزوّار القادمين من فلسطين، ويُشيع بين الناس اهتمامه، لعلّه يصادف من يحتفظ بشيء منها. وكثيرًا ما سافر واقتنى من المزادات أو الأسواق التراثيّة ما تيسّر له شراؤه. لكنه اضطر أيضًا لتعلّم فنّ التفريق بين الأصل والتزوير، إذ انتشرت بعض النسخ المقلّدة التي يخدع بها البعضُ المشترين نظرًا لغلاء العملات الأصليّة. ويذكر أن خبرته تراكمت، حيث بات يستطيع التمييز من نوع المعدن وملمس العملة وطريقة السكّ إذا ما كانت أصليّة أم مزيَّفة. وقد ساعد هذا في حماية الكثيرين من اقتناء نسخ مزيّفة لا قيمة لها (مناع، مقابلة شخصية، 12 أيار 2025).

إلى جانب التزوير، واجه الهواة عقبة ارتفاع الأسعار. فمع تزايد الطلب وندرة المعروض، ارتفعت أسعار العملات الفلسطينيّة القديمة بشكل كبير في السوق. بعض القطع الشائعة كقطعة **(50)** مِل 1939، مثلًا قد تُباع بعشرات الدولارات، بينما القطع النادرة والفئات العالية كالأوراق النقديّة الكبيرة يمكن أن تصل أسعارها إلى آلاف الدولارات في المزادات العالميّة (Warwick & Warwick, 2019). ويذكر «سامر» أن «ارتفاع ثمن العملات النادرة» كان حاجزًا اضطرّ لمواجهته، فكثير من القطع لم يتمكّن من شرائها لضيق ذات اليد أو لأن أصحابها يبالغون في أثمانها. ومع ذلك، كان هناك جانب مشرق تمثّل في تعاون البعض مجانًا؛ فقد وجد أشخاصًا يمتلكون عملات فلسطينيّة ثمينة قاموا بإهدائها له بلا مقابل حين علموا بهدفه النبيل من جمعها. ويقول: «هناك أناس يُقدّمون

العملة بالمجّان خاصّة عند معرفة هدف تجميع العملة». وهذا يعكس إدراك الفلسطينيّين لأهمّية هذه الهواية في سياقها الوطني؛ فكأن من يملك قطعة نقد فلسطينيّة يشعر أنه مؤتمن عليها لصالح الذاكرة الجماعيّة، فيسلّمها لمن يصونها ويعرضها للأجيال.

ومع مرور الزمن، تمكّن «سامر» من جمع مجموعة معتبرة يأمل أن يكتمل بها التصنيف الكامل للعملات الفلسطينيّة يومًا ما. لم يكن دافعه مجرّد هواية عابرة، بل يؤكّد أن الدافع الأهمّ «هو اعتقاده بأن هذه العملات شاهد على كثير من القضايا التي يسعى الاحتلال إلى طمسها وتدميرها». فهو يرى نفسه حارسًا لذاكرة وهويّة يحاول المحتلّ محوها. بل ويضيف أن جمع العملات يشعره أنه يقوم «بعمل وطني مقاوم ومهمّ يُؤخذ بعين الاعتبار أمام الرأي العام». بهذا المعنى، خرجت هواية جمع العملات عن إطارها الفردي الترفيهي لتصبح مهمّة نضاليّة ثقافيّة لدى «سامر» وأمثاله. فمن خلال إنقاذ هذه القطع من النسيان أو الضياع في مجموعات أجنبيّة، يحافظ الجامعون على جزء أصيل من التراث المادّي الفلسطيني. وقد تأسّست بالفعل روابط لهواة جمع العملات الفلسطينيّة، يعرضون فيها مجموعاتهم ويتبادلون المعرفة. وبعضهم يسعى لإقامة معارض تراثيّة تضمّ هذه المقتنيات لتعريف الجيل الجديد بها.

ومن الأبعاد الجديرة بالذكر في سياق جمع العملات، بُعد التوعية والتربية الوطنيّة. فكثير من الشباب الفلسطيني اليوم لم يسبق له أن رأى جنيهًا فلسطينيًّا أصليًّا أو يمسك بيديه عملة كتب عليها «فلسطين» باللغة العربية. وعندما يُريهم الهواة تلك الكنوز في معارض أو لقاءات، يحصل ما يمكن وصفه بـ«صدمة الهويّة» الإيجابيّة؛ إذ يدرك الشاب أن فلسطين التي يسمع عنها ليست مجرّد قضيّة سياسيّة مجرّدة، بل دولة كانت قائمة بتفاصيل الحياة اليوميّة كالعملة. ويحكي بعض الهواة كيف أن دموع الكبار تترقرق حين يرون أمامهم فجأة ورقة نقد فلسطينيّة من زمن شبابهم، أو كيف يُصاب الأطفال بالدهشة حين يعلمون أن هناك حقًّا عملة اسمها «الجنيه الفلسطيني» وليست خيالًا (Ahmed, 2025). هذا الأثر المعنوي يضاعف إصرار هواة الجمع على المضيّ

في عملهم. فكل قطعة يحصلون عليها هي لبِنة أخرى في صرح الذاكرة الوطنيّة. ولعلّه من المناسب هنا أن نشير إلى وجود جمعيّات دوليّة متخصّصة تحفظ العملات النادرة وترصد تاريخها، ويمكن للفلسطينيّين الاستفادة من دعمها أو على الأقل توثيق عملاتهم في سجلاتها لضمان عدم فقدان المعلومات المرتبطة بها.

ومن الطريف أن هواية جمع العملات الفلسطينيّة لم تقتصر على الفلسطينيّين وحدهم؛ إذ يظهر بين حين وآخر اهتمام من قبل بعض الهواة الأجانب والإسرائيليّين بتلك العملات لقيمتها التاريخيّة. وهنا يبرز تحدٍّ آخر هو تسرّب المقتنيات الفلسطينيّة التراثيّة إلى أيدي غير الفلسطينيّين. ففي المزادات العالميّة تُعرض أحيانًا مجموعات كاملة من أوراق النقد الفلسطينيّة، يشتريها مقتنون في أوروبا أو أمريكا. وبقدر ما يثير ذلك قلقًا لدى المهتمّين بالتراث الفلسطيني، إلا أنه أيضًا مؤشر على اعتراف عالمي بأهمّيّة هذه العملة كجزء من تاريخ المنطقة. وربما يكون من واجب المؤسّسات الفلسطينيّة محاولة استعادة ما يمكن استعادته عبر الشراء أو التبادل، أو على الأقلّ عرض نسخ رقميّة منها للباحثين. في هذا السياق، يؤدي الهواة دور «سفراء الثقافة» حيث يتواصلون مع نظرائهم في أنحاء العالم لتبادل الصور والمعلومات عن العملات الفلسطينيّة. وقد أسهم هذا في إثراء مواقع إلكترونيّة متخصّصة بالعملات ببيانات وصور عالية الجودة عن نقود فلسطين الانتدابيّة، بعضها من مجموعات خاصّة فلسطينية (Meer, 2025).

في المحصلة، تحوّلت هواية جمع العملات الفلسطينيّة إلى جهد توثيقي تطوّعي يحفظ ملامح الذاكرة الوطنيّة. إنها ليست مجرّد متعة اقتناء، بل عمل فيه التزام أخلاقي وتاريخي. وكما عبّر «سامر منّاع» بأن «هذه العملات جزء من التراث الفلسطيني... وهي واحدة من القضايا المعترف بها دوليًّا وهناك هيئات مسؤولة عن حفظها. إذا كان هناك عمل جادّ وصحيح في هذا السياق يكون هناك حفظ للتراث الفلسطيني». ومن خلال هذه الجهود الفرديّة والجماعيّة، انتُشلت آلاف القطع النقديّة الفلسطينيّة من براثن النسيان، ليُعاد إدراجها في رواية الشعب وتاريخه المستمرّ. إنهم هواة، نعم، لكن دورهم أقرب

لدور المؤرّخ والأمين على متحف متنقّل للذاكرة. وكل قطعة يُضيفونها إلى مجموعاتهم هي صفحة تُستعاد من كتاب تاريخ فلسطين، تُطوى بها فجوة في أرشيف التراث الفلسطيني الذي تعرّض للتشتيت خلال العقود الماضية (منّاع، مقابلة شخصية، 12 أيار 2025).

## 9. الطوابع والعملات أداة مقاومة ثقافية

لم تكتفِ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة عبر الزمن بالسلاح والسياسة لمقاومة محاولات محوها، بل استعانت أيضًا بأدوات ثقافيّة ورمزيّة بسيطة لترسيخ الهويّة والذاكرة. ومن أبرز هذه الأدوات العملات والطوابع البريديّة التي تحوّلت إلى ميادين للمقاومة الثقافيّة وإعادة إثبات الوجود. فالطوابع شأنها شأن العملات، مثّلت دائمًا مرآةً لهويّة الدولة أو الجهة التي تصدرها. والدول ـ حتى تلك غير المستقلة تمامًا ـ تستخدم الطوابع والعملات لتظهر صورتها التي تريد أن يراها العالم. وفي الحالة الفلسطينيّة، اتّخذ استخدام الطوابع والعملات معانٍ خاصّة في مراحل مختلفة (Zelkovitz, 2017, p 2).

### 1.9. الطوابع في عهد الانتداب: بناء سردية الوطن عبر الرمز البريدي

أثناء مرحلة الانتداب البريطاني، أصدرت سلطة البريد التابعة له، الطوابع البريديّة الفلسطينيّة، وحملت اسم «Palestine» بثلاث لغات أيضًا، وزُيّنت بصور معالم فلسطينيّة بارزة كالمسجد الأقصى، مسجد قبة الصخرة، مسجد الاستقلال في حيفا، بحيرة طبريّا وغيرها. يمكن قراءة هذا الإصدار المبكر للطوابع كجزء من سياسة السلطة المنتدبة في سرد رواية الوطن. فقد اختارت صور الأماكن المقدّسة والمعالم الطبيعيّة لتزيّن بها الطوابع، ما أعطى انطباعًا عالميًّا عن فلسطين كمهد حضارات وديانات. وعلى الرغم من أن البريطانيّين قصدوا بذلك تعزيز شرعيّة إدارتهم، إلّا أن تلك الطوابع أصبحت لاحقًا مادّة مقاومة بحدّ ذاتها؛ إذ بقيت محفوظة وشاهدة، تمامًا كالنقود، على اسم «فلسطين» الرسمي وعلى ما ضمته من معالم عربيّة وإسلاميّة.

## 2.9. الطوابع في الشتات: من وسيط بريدي إلى أداة مقاومة غير رسمية

بعد العام 1948، لم يعد هناك كيان فلسطيني يصدر الطوابع، لكن الطوابع الانتدابيّة ظلّت متداولة لمدة وجيزة في بعض المناطق ثم أُلغي استخدامها، وحلّت محلّها طوابع إسرائيليّة في الداخل، وطوابع الأردن ومصر في الضفّة وغزّة على التوالي. لكن أثناء عقود الشتات، استثمر الفلسطينيّون الطوابع كوسيلة دعائيّة غير رسميّة.

ظهرت لاحقًا ما تُسمى الطوابع غير الحكوميّة التي أصدرتها «منظمة التحرير الفلسطينية» أو جمعيّات في المنفى، تُعرف أحيانًا بـ«الطوابع المطلية» أو «Cinderella Stamps»، لم يكن لها قيمة بريديّة رسميّة، لكنّها استُخدمت لأغراض جمع التبرّعات وإيصال بعض الرسائل السياسيّة. فمثلاً، طبعت «منظمة التحرير» في الستينيّات طوابع تحمل رموزًا فلسطينيّة وكوفيّة وعلم فلسطين وعبارات حول حقّ العودة، وباعتها للجاليات كإيصالات تبرّع ولتعريف العالم بقضيّتهم. هذه المبادرات جعلت من الطابع وسيلة مقاومة ثقافيّة بامتياز، إذ يحمل صورة وشعارًا يناقض الرواية الإسرائيليّة ويتم تداوله عالميًّا بين المتضامنين.

## 3.9. عودة الطابع الفلسطيني بعد اتفاق «أوسلو»: الهوية البصرية تحت القيود السياسية

بعد قيام «السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة» بموجب «اتفاق أوسلو» 1993، سنحت الفرصة لأوّل مرّة منذ النكبة لجهة فلسطينيّة رسميّة أن تصدر طوابع بريديّة خاصّة بها. وبالفعل، وفق بروتوكولات الاتفاق، فقد مُنحت السلطة حقّ تشغيل خدمة بريديّة داخليّة وإصدار طوابع، وإن كان ذلك بقيود معيّنة. إحدى هذه القيود أن يكون اسم الجهة المُصدِرة على الطابع هو «السلطة الفلسطينيّة» (Palestinian Authority)، وليس «دولة فلسطين»، كما قُيّدت المواضيع المرسومة ولا تعدّ «تحريضيّة» من وجهة نظر الكيان الإسرائيلي. وعلى الرغم من تلك المحاذير، يمكن النظر إلى صدور الطوابع الفلسطينيّة مجدّدًا في العام 1994، أنّه عودة الهويّة الفلسطينيّة الورقيّة إلى

المشهد العالمي. إذ تقول إحدى الدراسات إنه «في أغسطس 1994 عادت الطوابع المنقوش عليها اسم فلسطين للظهور عالميًّا بعد غياب 27 عامًا».

وفي السنوات الأولى (1995ـ2013)، حاولت «السلطة الفلسطينيّة» عبر طوابعها إبراز الهوية الثقافيّة الفلسطينيّة ضمن الهوامش المتاحة. فظهرت طوابع تصوّر الأزياء الشعبيّة، والحرف التراثيّة، والأكلات الفلسطينيّة، والمناظر الطبيعيّة، والمعالم التاريخيّة في غزّة والضفّة. كان هذا توجّهًا متعمّدًا لتأكيد الوجود الثقافي والحضاري الفلسطيني تحت الاحتلال، في وقت قيّدت فيه سلطات الاحتلال الإسرائيلي أي محتوى سياسي مباشر على الطوابع (Allen, 2022, p 39). وبذلك أصبحت الطوابع أداة تعزيز للهويّة، إذ يشتريها المواطن الفلسطيني ويلصقها على رسائله لتقديم رسالة واضحة تتضمّن «هذه ثقافتي وتاريخي». كما أنها تخاطب العالم بأن للشعب الفلسطيني تراثًا غنيًّا متجذّرًا.

مع تطوّر الوضع السياسي وحصول فلسطين على عضويّة مراقب في الأمم المتّحدة في العام 2012، توسّعت هوامش «السلطة الفلسطينية» في استخدام الطوابع لإيصال رسائل وطنيّة صريحة. وتشير دراسة حديثة إلى أنه «بحلول 2013، وبفعل تغيّر علاقات القوى (سيطرة حماس على غزة، واتفاقات بريديّة جديدة، واعتراف الأمم المتحدة بفلسطين كدولة مراقبة)، بدأت الطوابع الفلسطينيّة تركّز أكثر على الهويّة الوطنيّة والسياسيّة وعلى مقاومة الاحتلال الإسرائيلي (Allen, 2022, p 277). وهكذا ظهرت إصدارات طوابع تُحيي ذكرى النكبة، وتمجّد صمود القدس، وترسم خريطة فلسطين التاريخيّة، وتكرّم الشهداء والقادة الوطنيّين. وعلى الرغم من أن سلطة الكيان الإسرائيلي اعترضت على بعض التصاميم وعدّتها «استفزازية»، إلا أن الفلسطينيّين نجحوا في إيصال رسائلهم عبر منتج صغير يصل إلى كلّ أنحاء العالم. وما يجدر ذكره أن حركة «حماس» أيضًا في قطاع غزّة، بعد سيطرتها في العام 2007، أصدرت طوابع خاصّة بها، تضمّنت شعارات دينيّة ووطنيّة، تحمل صورة «المسجد الأقصى» وأطفال غزّة. وهذا دليل آخر على أن مختلف أطياف الحركات السياسيّة الفلسطينيّة تدرك قيمة الطابع والعملات في معركة الرموز.

## 4.9. الطابع والعملة في الفنون البصرية: الرمز النقدي كأداة مقاومة ثقافية

لا يقتصر الأمر على الإصدار الرسمي؛ فالفنّانون والمثقّفون الفلسطينيّون جعلوا من صور العملات والطوابع عنصرًا في أعمالهم الفنيّة لمقاومة محو الذاكرة. فنجد لوحات فنّيّة تضمّ قصاصات من طوابع قديمة، أو أعمالًا تركيبيّة تظهر «الجنيه الفلسطيني» خلفيّة لها. وفي التراث الشعبي الحديث، وُظّفت صور العملات في التطريز مثلًا، وفي تصميم الملصقات الوطنيّة. ولعل الملصق الفلسطيني «بوستر المقاومة» في سبعينيّات القرن الماضي خير مثال، إذ استخدمت بعض الملصقات صورة «الجنيه الفلسطيني» كتعبير بصري عن المطالبة باستعادة الوطن والهويّة الماليّة. أحد الملصقات الشهيرة في العام 1978، تضمّن صورة طبق الأصل عن ورقة نقد فلسطينيّة كنوع من التذكير السياسي بتاريخ العملة. إن توظيف هذه الرموز الاقتصادية في المجال الثقافي والفني هو بحدّ ذاته فعل مقاوم؛ ويدحض مزاعم المحتلّ بأن الفلسطينيّين لم تكن لهم دولة، من خلال إبراز دليل الدولة (عملة وطابع) في سياق فني إبداعي، ويُعدّ الملصق الفلسطيني من أبرز الأمثلة على توظيف العملات القديمة كرمز بصريّ للهويّة والإرث (Palestine Poster Project Archives, 2024).

من زاوية أخرى، يمكن فهم المقاومة الثقافيّة بالطوابع والعملات ضمن إطار نظريّة «القوميّة البسيطة» التي طرحها «مايكل بيلغ» في كتابه «*Banal Nationalism*» حيث يؤكّد أن الرموز اليوميّة الاعتيادية ـ كالعملات والطوابع والأعلام ـ تمارس دورًا دائمًا في إعادة إنتاج الهويّة الوطنيّة بشكل غير واعٍ، من خلال حضورها المستمرّ في تفاصيل الحياة (Billig, 1995, p 8).

أدرك الاحتلال الإسرائيلي خطورة هذه الرموز، فحاول طمسها أو منعها كلّما سنحت الفرصة. فبعد سنة 1967، منع الاحتلال استخدام الطوابع الأردنيّة في القدس واستبدلها بإسرائيليّة في محاولة لقطع الارتباط بالهويّة الأردنيّة/ الفلسطينيّة

(pal48.ps, n.d). وعندما بدأت السلطة الفلسطينيّة بإصدار عملات معدنّية رمزيّة للاستخدام المحلّي، وهي عملات تذكاريّة غير متداولة قانونًا، اعترض الاحتلال الإسرائيلي ومنع تداولها وعدّها مساسًا بسيادته النقديّة. لكن وعلى الرغم من كل القيود، وجدت الهويّة الفلسطينيّة الثقافيّة طريقها عبر هذه الرموز. وقد عبّر أحد اللاجئين وهو يمسك مفتاح بيته القديم وإلى جانبه بضع عملات فلسطينيّة بالقول: إن «هذه البقايا من الماضي هي نضالنا ومقاومتنا... لديّ حقّ ولن أتوقّف عن المطالبة به» (Ahmed, 2025). وهكذا، فإن الطوابع والعملات الفلسطينيّة شكّلت جبهة مقاومة ناعمة موازية للجبهات الأخرى، استطاعت أن تحافظ على اسم «فلسطين» في الرموز الدوليّة، وأن تربط جيلًا بعد جيل بقضيّة لا تزال حيّة.

## 10. خاتمة

إن تأمّل رحلة النقود في فلسطين، منذ أول عملة تحمل اسم البلاد في العام 1927، مرورًا بمرحلة غياب العملة الوطنيّة بعد النكبة، وصولًا إلى إعادة توظيفها رمزًا للهويّة، يكشف لنا صورة مصغّرة عن رحلة الشعب الفلسطيني نفسه. فهذه العملة بدأت بقيمة اقتصاديّة زمن الانتداب حين كان الفلسطيني يتداول الجنيه. لكن مع التحوّلات السياسيّة والأمنيّة اللاحقة، أصبحت قيمته رمزيّة يستحضر بها ما هو أكبر بكثير من القدرة الشرائيّة، لقد أصبحت جسرًا يربط الماضي بالحاضر، وينظر الفلسطيني إلى «الجنيه الفلسطيني» القديم فلا يرى مجرّد ورقة نقد، بل يراها وطنًا نابضًا بالحياة؛ أسواقًا تداولت هذه الجنيهات، وأيادي أجداده التي حملتها في جيوبها. وترسّخ في وعيه أن ما ضاع يمكن أن يعود، بدليل أن هذه الشواهد المادّية بقيت تذكّره بوجود اقتصاد ونقد وسيادة ذات يوم.

في الحاضر، تؤدّي هذه النقود دور المحفّز للذاكرة والعمل. فهي تُلهم جامعي العملات والباحثين لمزيد من العمل في حفظ التراث وتوثيقه. وتدفع الجيل الجديد

للسؤال والاستقصاء عن تاريخ وطنهم الذي لم يعيشوه. إن رؤية طالب فلسطيني لصور العملات والطوابع القديمة في كتاب مدرسيّ أو في معرض تراثيّ قد تكون الشرارة التي تولّد لديه اهتمامًا أعمق بتاريخ قضيّته. ومن ناحية أخرى، تشكّل هذه المقتنيات حافزًا للعمل السياسي والقانوني؛ فقد استشهد مسؤولون فلسطينيّون في الأمم المتحدة بهذه الوثائق، منها الجنيه الفلسطيني، في خطاباتهم لتأكيد الحقّ التاريخي. وبالتالي فإن وظيفة النقود الفلسطينيّة اليوم هي وظيفة نضاليّة توعويّة بامتياز.

أما في المستقبل، فتبقى هذه العملات بذورًا للأمل. وقد عبّر أحد اللاجئين وهو يورّث أحفاده مفتاح منزله مع قطعة نقد فلسطينيّة بالقول: «إنها أمل متوارث. فكما حافظوا على تلك العملات عقودًا طويلة، يحافظون على الأمل بالعودة واستعادة الحقوق. وربّما يحمل الغد للفلسطينيّين عملتهم السياديّة الخاصّة إذا ما نالوا استقلالهم» (عطا الله، 2014، ص7). وعندها ستكون العملات القديمة جسرًا معنويًّا بين أول جنيه فلسطيني صدر قبل قرن تقريبًا والجنيه الذي قد يصدر في الدولة المستقبليّة. وسيكون هناك استمراريّة تاريخيّة تؤكّده تلك القطع، أنه «عدنا كما بدأنا، وهذه عملتنا عادت تحمل اسم فلسطين من جديد».

ختامًا، يمكن القول إن النقود الفلسطينيّة وثيقة هويّة وذاكرة فريدة من نوعها. قيمتها تتجاوز الورق والمعدن التي تكوّنت منها لتصل إلى معاني الانتماء والحق. لقد تحوّلت من أدوات ماليّة صمّاء إلى سرديّات وطنيّة متجسّدة، كل فئة منها تروي فصلًا من حكاية فلسطين. وهي تذكر العالم بأن «فلسطين» لم تكن يومًا أسطورة أو حكاية عابرة، بل كانت حقيقة راسخة بطابعها البريدي، وعملتها المتداولة، وشعبها الذي حملها في جيوبه وقلوبه. وستظلّ هذه النقود القديمة جسرًا يربط الماضي بالحاضر والمستقبلّ، ما دام هناك فلسطيني واحد يحتفظ بها ويروي قصّتها، وما دام هناك من يؤمن بأن نقش كلمة «فلسطين» على النقد لم يكن مجرّد حادث تاريخي، بل هو وعدٌ بمستقبل تُسكّ فيه من جديد عملة تحمل هذا الاسم العزيز في وطن حرٍ مستقل.

## المصادر والمراجع:

### باللغة العربية


1. عبد الهادي، مازن. (2018). **الاقتصاد الفلسطيني تحت السيطرة الإسرائيلية: من الاحتلال إلى بروتوكول باريس الاقتصادي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
2. العبيدي، عبد الرحمن سلمان. (2011). **النظام الاقتصادي في فلسطين تحت الانتداب البريطاني (1920 ـ 1948)**. دار المنهل، عمّان.
3. عـدوان، لورا فاطمة إبراهيم أحمد. (2009). **صورة فلسطين في روايات اللاجئين الفلسطينيين: دراسة مقارنة**، (رسالة ماجستير). جامعة بيرزيت.
4. عطا الله، محمد. (2014). **سلطة النقد الفلسطينيّة**، ورشة العمل حول العملة الفلسطينيّة، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، جامعة الخليل، رام الله، فلسطين، 11 أذار، 2014.
5. القلقيلي، محمد. (2004). **الأرض في الذاكرة الفلسطينية. حق العودة** ـ عدد خاص. مركز بديل.
6. المبيض، سليم عرفات. (2005). **النقود العربية وسكته المُدنية الأجنبية: من القرن السادس قبل الميلاد وحتى عام 1946**، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 18، العدد 70 (ربيع 2007)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
7. محفوظات الأمم المتحدة ـ ملفات لجنة الأمم المتحدة (UNCCP) بشأن أصول اللاجئين الفلسطينيين، إشارات إلى العملة (1948ـ1951).
8. مرقطن، محمد. (2020). **ذاكرة المكان: أسماء المدن والقرى الفلسطينية ما بين الاستمرارية والتطهير الصهيوني**، مجلة تبيّن، العدد 33، 31ـ54.
9. مناع، سامر. (2024). مقابلة شخصية حول جمع العملات الفلسطينية. تواصل شخصي غير منشور.

## المراجع باللغة الإنكليزيّة


1. Ahmed, Isam. (2025, May 14). *Dreams of return live on in Palestinian keepsakes* . TRT World. الموقع الإلكتروني: https://www.trtworld.com/article/c6d7a418a2ba
2. Billig, Michael . (1995). *Banal Nationalism*. London: SAGE Publications
3. Calvin H. Allen. (2022). *Stamps of the Palestinian Authority: Asserting national identity while under occupation, 1994-2019* (Chapter 18). In *Stamps, Nationalism and Political Transition* (14 pages). Routledge. https://doi.org/10.4324/9781003048886-18
4. CoinWeek. (2022, November 14). *Coins of the British Palestinian Mandate.* CoinWeek. https://coinweek.com/world-coins/coins-of-the-british-palestinian-mandate/
5. ecpalestine.org. (n.d.). *Money matters in Palestine.* Economic Circle for Palestine. https://ecpalestine.org/money-matters.
6. Marschall, Sabine. (2019). 'Memory objects': Material objects and memories of home. *Journal of Material Culture,* 24(1), 43-47.
7. Meer. (2025, July 5). Pre-partition Palestinian coins. Meer.com. https://www.meer.com.
8. pal48.ps. (n.d.). *The currency in Palestine before Nakba* https://www.pal48.ps/en.
9. Palestine Poster Project Archives. (2024, November 25). *The Palestinian poster: Popularizing national landmarks and symbols - The golden age (1960s-1982).* Institute for Palestine Studies. https://www.palestine-studies.org/en/node/1650406
10. *Sherry Turkle, Evocative Objects: Things We Think With, MIT Press, 2011*

11. The *Jerusalem* Fund. (2014, May 12). *A history of money in Palestine: The case of the frozen bank accounts of 1948.* https://thejerusalemfund.org.1948.

12. Warwick & Warwick. (2019, June 10). *Extremely rare Palestine 1947 1 mil coin to be offered in our 19th June 2019 auction.* Warwick & Warwick Auctions. https://www.warwickandwarwick.com

13. Zelkovitz, I. (2017). *The battle over sovereignty: Stamps, post, and the creation of the Palestinian Authority* [Article]. Journal of Political & Military Studies.

صدر عن

# دار بيروت الدولية

د. فاطمة مصطفى دقماق

# الذّكاءُ العاطفي

## سرُّ نجاحك في الحياة

تقديم البروفسور فوزي أيوب

الفصل الأول: مفهوم الذكاء العاطفي ونشأته

الفصل الثاني: الذكاء العاطفي على المستوى الشخصي

الفصل الثالث: كيف تُنمّي الذكاء العاطفي

الفصل الرابع: أهمية الذكاء العاطفي في مجالات الحياة

تجدونه لدى:

- دار بيروت الدولية، حارة حريك، 03/973983.
- الدكتورة فاطمة مصطفى دقماق 03/788626 / الجنوب.
- مكتبة السيد محمد حسين فضل الله العامة، حارة حريك، جانب مستشفى بهمن.
- مكتبة فيلوسوفيا، حارة حريك، شارع الشيخ راغب حرب، 71/548418.
- مكتبة أفكار، حارة حريك، 03/007768.

دار بيروت الدولية
للطباعة والنشر والتوزيع

INTERNATIONAL
Scientific Indexing
Fresh Ideas for Growing your Citations

# Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.623** based on International Citation Report (ICR) for the year **2023-2024** .
The URL for journal on our server is
https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

INTERNATIONAL
Scientific Indexing
Fresh Ideas for Growing your Citations

# Certificate

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI). The Journal has Impact Factor Value of **0.961** based on International Citation Report (ICR) for the year **2024-2025**

The URL for journal on our server is
https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

Editor ICR Team
(ISI)

International Scientific Indexing
(ISI)

INTERNATIONAL
Scientific Indexing

# Certificate

Fresh Ideas for Growing your Citations

This is to certify that **Sada Al-Oulum** is indexed in International Scientific Indexing (ISI).
The Journal has Impact Factor Value of **1.198** for the year **2025-2026**.

URL: https://isindexing.com/isi/journaldetails.php?id=23574

**Editor ICR Team**
(ISI)

**International Scientific Indexing**
(ISI)


موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com
البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com
الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 9431-2959